المنهج النحوي عند ابن جنّي
من خلال كتابه المحتسب "سورة الفاتحة أنموذجا"

فايزة حريزي

جامعة البليدة -2 -علي لونيسي

ملخص البحث:

المنهج النحوي هو تلك طرق الاستدلالية التي اعتمدها اللغويين والنحويين في استخراج القواعد اللغويّة ولكن ابن جنّي استعان بها في توجيه وتبيين والانتصار للشاذ من القرآن في كتابه المحتسب و التي من خلال اعتماده في توجيه الشاذ من القرآن مثل ما هو مبيّن من خلال سورة الفاتحة التي أخذت كأنموذجا بحيث تميّز عنده بنوع من الخصوصيّة دون غيره ،حيث كان مزيجا من التيارات الفكرية المختلفة مثل الفقه و المنطق وغيرها و لم يكن نحويا خالصا مثل ما هو عند بقيّة اللغويين .

الكلمات المفتاحيّة:المنهج ، النحوي ، ابن جنّي، كتابه ، المحتسب ، الفاتحة ، أنموذجا.

Summary in a foreign language :

linguists that grammarians in the extraction of linguistic rules , but I'm reaping hired them to guide and demonstrate the victory of an anomaly of the Koran in his injury and that ,
by adopting the abnormal
orientation of the Koran , such as what is shown by Al-Fatihah which took Konmozja to distinguish him the kind of privacy without the other , which was a combination of the different currents of thought and logic , such as Fiqh and others and was not grammatically pure like what is in the rest of linguists .

Keywords : curriculum , grammar , son -taking , writing , injury , light , model .

تمهيد:

يعتبر كتاب المحتسب من كتب الذي جسد فيه لغوي ابن جنّي المنهج النحوي وأخذ سمة الخصوصيّة و تميّز به دون غيره من اللغويين وهذا ما سيظهر من خلال الإجابة عن الإشكال المطروح و الذي يتفرع إلى مجموعة من الأسئلة بحيث يقوم على التساؤل عن طبيعة هذا المنهج عند ابن جنّي من خلال كتابه المحتسب بحيث أخذت الفاتحة كأنموذج .

1-تعريف المنهج النحوي:

1-1- تعريفه:

***لغة**: لقد جاء في لسان العرب في مادة نهج : طريق نهجبيّن واضح وهو النّهج: وطُرُق نهجة،وسبيل منهج، كالمنهج، ومنهج الطريق: وُضوحهُ والمنهاج كالمنهج .

وأنهج الطّريق: وضّح واستبان وصار نهجا واضحا بيّنا، قال يزيد بن الحذاق:

وَلَقَدْ أَضَاءَ لَكَ الطَّرِيقَ وَ أَنْهَجَتْ سَبِيلُ المَكَارِمِ وَ الهُدَى تَعَدَّى

والمنهاج الطّريق: الطّريق الواضح واستنهج الطّريق صار نهجا وفلان يستنهج فلان، أي يسلك مسلكه.

قال ابن الأعرابي:

أَنْـهَـجَ فِـيـه الـبَـلَى أَعْلاَ عَلَى ذِي الحيلَة الصَّانِعُ

ولا يُقال: نهج الثّوب ، ولكن نهج وأنهجت الثوب وهي منهج أي أخلقته، قال أبو عبيدة ابن المثنى(ت 209م): الثوب المنهج الذي أسرع فيه البلى[1].محرّكة، من شدّة الحركة، يعلو نفس الإنسان والدّابة.قال الليث:ولم أسمع منه فعلا، وقال غيره:(الفعل) (كفرح وضرب).

وأكرم وفي الحديث:أنّه رأى رجلا ينهج، أي يرجو من السن ويلبث، نهجت أنهج نهجا ونهج الرّجل نهجا، وأنهج ينهج انهاجا وفي التهذيب: نهج الإنسان والكلب: إذا ربا وانبهر بنهج نهجا، قال ابن برزخ: إروت حتى نهجت، وهي ناهج في شدة نفسها، وأنهجتها أنا وهي مُنهجه، قال شُميل:إنّ الكلب ينهج من الحرّ، وقد نهج نهجة ، وقال غيره نهج الفرس حين أنهجنّه أي ربا حين صبّرته إلى ذلك وأنهج الأمر الطّريق(وضّح) وأنهج (أوضح) .

واستنهج الطّريق:صار نهجا واضحا بيّنا(كأنهج) الطّريق إذا وضُح واستبان[2].

***تعريفه اصطلاحا:**

هو مجموع الأصول النحويّة المنهجية التي قامت عليها القواعد النحوية ، والتي اتّبعها ابن جنّي من ناحية التفرّد والجمع والكثرة والرّبط، وتمثل عنده صميم التشذيذ وتضعيف لكثير من القراءات كما سنرى من خلال المدونة، ونجد المدونات القديمة اتخذتها الأساس الأول لبنائها ممّا يدلّ على أنّ المنهج النحوي ،هو مشترك بين القدماء في المعنى في أغلب الأحيان، لكن التنوع في الاستعمال والمقدار جعل المنهج النحوي يختلف من عالم إلى آخر في اللّغة والنّحو[3].وهذا قصدنا عند ابن جنّي ولكن المنهج النحوي عند آخرين هو كيفية استعمال القواعد النحوية ونظرة النحاة إليها والتي تختلف كذلك من عالم إلى آخر وهو شائع بين مستعملي مصطلح المنهج النحوي،ولكن قصدُنا في هذا البحث هو الأصول النحوية وكيفية توظيفها في قراءة التراث[4] وإيضاحه وتوجيهه وأصول النحو كما هي معروفة أدلّة النحو.

2-بوادر المنهج النّحو العربي:

كان منذ بداية الحركة النحويّة ما يعرف بأصول التفكير النحوي، وهذا المصطلح الذي نستخدمه ونقصد به دراسة الخطوط الرئيسيّة العامة التي سار عليها البحث النحوي.

والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السّواء، وهذه الخطوط العامة قديمة جدّا في البحث النحوي العربي، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني.

أمَّا علم أصول النّحو فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي ،وأمّا محاولة السيوطي فهي محاولة متأخرة بفترة طويلة وهو يقول "طريق المبنى ولم تسمح قريحة بمثاله ،ولم ينسخ ناسخ على منواله في علم لم أُسبق إلى ترتيبه ولم أتقدّم إلى تهذيبه وهو أصول النحو الذي هو إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في مُتفرقات كلام بعض المؤلفين وتشتّت في أثناء كتب المُصرّفين، فجمعه وترتيبه مخترع وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع لأبرز في كلّ حين للطّالبين ما تبتهج به أنفس الرّاغبين"[5].

وهو يرى أنّ له سبق الإبداع في وضعه لعلم أصول النّحو الذي لم يسبقه أحد ولم ينسخ مثله أو على منواله أحد، فهو يُقرّ بعدم اطّلاعه ولا اعتماده على كُتب السّابقين له أمثال: ابن جنّي وابن الانباري ولكن "السيوطي" ادعى أنّه لم ير كتاب اللّمع لابن الأنباري ولم يطّلع عليه: إلاّ بعد فراغه من كتابه وفي هذا تناقض في قوله، إذ أنّ السيوطي يصرّح أنّه لم يطّلع على كتاب ابن الأنباري إلاّ بعد فراغه من كتابه، ثم يرى أنّه استفاد منه ولكن القصد وفيما يبدو هنا أنّه لم يطلع على كتاب اللّمع إلاّ بعد الفراغ من كتاب الاقتراح، فهو لم ينف الاستفادة مطلقا من كتاب اللّمع[6]، ويُقرّ كذلك باعتماده على الخصائص[7]، ولكن " غير أنّ كتاب الخصائص وإن تناثرت فيه المباحث ومسائل أصول النحو وطغت عليه الأمثلة المستقاة من النحو والصّرف وفقه اللغة، قد تضمن كثيرا من مسائل أصول النحو وأدّلته،وقد استند ابن الأنباري والسيوطي إليها في تأليف كتابيهما ولم يخفيا ذلك"[8]وثمة مفهومان لأصول النّحو:

1) -يعني القواعد الأساسية التي يقوم عليها النحو العربي، ويمكن اعتبارها كمعيار أساسي للحكم على صواب هذا الكلام أو خطأه.
2) -يعني "أدّلة النّحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملة وتفصيلا،وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدّليل، فإنّ المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصّواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب[9].

ولكن نستنتج مما سبق أنّ أصول النّحو ما هي إلا الأسس المنهجية والأدّلة الإجمالية التي قام عليها علم النّحو.

وأنّ علم أصول النّحو مبادئه متقدمة ولكن وجوده كعلم كان متأخر، فمن الناحية التطبيقية وجد منذ وجود النّحو نفسه وتطبيق أصوله وأسسه قديمة قدم النّحو لأنّه كما يقال ويعرّفه محمد العيد بأنّ " أصول النحو يُراد بها الأسس التي بني عليها هذا النّحو في مسائله المتنوعة وتطبيقاته التي استطاعت توجيه عقول النحاة في آرائهم وخلافهم ووحدتهم، وكانت هذه المسائل والتطبيقات لمؤلفاتهم أساسية لا سبيل إلى التخلي عنها أو تجاوزها"[10] .

ويعرّفه السيوطي بقوله بأنّه :"بحث فيه عن أدّلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال لها وحال المستدل"[11].

وترى خديجة الحديثي أنّ:"هذا كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا من كُتب النّحو وقد جمع في مؤلفه أكثر علوم العربية كالأصول اللغوية والصّرف والنّحو والقراءات والضرورات الشعرية، ويُعدّ أهم مصدر في دراسته النّحو العربي الذي تضافرت على بنائه الأجيال وإليه يرجع الدّارسون في كلّ ما يكتُبون عن النّحو وأصوله وعن الأساليب العربية"[12]. وتقول كذلك في حديثها عن استصحاب الحال " يظهر هذا أنّ سيبويه استفاد من هذا الأصل كثيرا، واعتمد عليه اعتمادا كبيرا، وتستطيع أن تستنتج منه:أنّه أحد الأدلة المعتبرة في نظره كالسّماع والقياس وإن كان أضعف منها،لأنَّ ما كان فيه دليل عن سماع أو قياس على نص مسموع معتبر صحيح هو الأصل في الكتاب ومع ضعف هذا الأصل فنحن نراه يبني كثيرا من الأحكام ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه، كما يرد بعض أراء النحاة أو يضعها أو يمنعها مُستندا في ذلك إليه"[13].

وكما هو معروف فإنّ مصطلح الأصل هو الدّعامة التي يتركز الشيء عليها والقاعدة التي تجمع عناصر الشيء المتعدّدة والأجزاء المختلفة[14].

ولقد ظهر مصطلح الأصول في أوّله في بيئة علماء الفقه قبل ظهوره في بيئة علماء النحو،وأصول الفقه نشأ في أوجّ الحضارة العربية الإسلامية، وقصد منه وضع القوانين التي يتأسّس عليها استنباط الأحكام التي تتجدّد بتجدد الأحداث والوقائع، وذلك بحسب اختلاف الظروف[15].

وهناك علاقة وطيدة بين علم أصول الفقه وعلم أصول النّحو: يتّضح من خلال المؤلّفات في الفقه(في علم أصول الفقه) والمؤلفات النحوية المُخصّصة لأصول النّحو علاقة واضحة وذلك من خلال المصطلحات، بحيث تظهر كتأثير مباشر للفقه في أصول النحو "فالمصطلحات النحوية المأخوذة من القرآن الكريم وفي الأقوال المذكورة لبعض أعلام النحو، ناهيك عن العلاقة بين علم النّحو وعلم أصول الفقه وثيقة الصلة بينهما وبين غيرهما من العلوم والفنون مثل: علوم الكلام واللغة والحديث والقراءات"[16].

وأصول الفقه كان منشأها على يد الشافعي التي يرى **سعيد شنوفة أنّه**:"ازدادت المناهج تميزا في عهد الأئمة المجتهدين إلى أن جاء الإمام الشافعي (150 هـ- 204 هـ) فوجد أمامه ثروة كبيرة خلّفها صحابة

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكابر التابعين، ومن سبقهم، فعمل على تدوين القواعد التي ارتكزت عليها وهي التي عرفت بعد ذلك بأصول الفقه"[17].

ويقول محمد الحباس أنّه:" إذا اعتبرنا أصول النّحو هي الكليات العامة التي تتفرع عنها الجزئيات،وخاصة ما يتعلق منها بأدّلة النّحو التي استنبطها النحاة وكانت مشابهة لأدّلة الفقه، إذا اعتبرنا هذا فإنّ تطبيق هذه النظرية نجده في زمان مبكر خاصة مع مجيء عبد الله ابن أبي إسحاق واهتمامه بالقياس والقياس من صميم الدّراسات الأصولية، كما أنّ أبا عمرو بن العلاء يعتبر ممّن أسسوا فن السماع وطُرق جمع اللّغة، وهذا مبحث أصولي كذلك"[18].

وهذه المشابهة التي وجدت بين العلمين منطلقها التأثير الحاصل بين علم أصول النّحو وأصول الفقه.

والأئمة الأربعة كانوا قبل من كتبوا في الأصول وهؤلاء الأئمة:

- الإمام أبو حنيفة (80هـ - 150 هـ)
- الإمام مالك (95 هـ - 179 هـ)
- الإمام الشافعي (150 هـ - 204 هـ)
- الإمام أحمد بن حنبل (164 هـ - 241 هـ).

هؤلاء وضعوا علم أصول الفقه وأسّسوا قواعده، ويظهر ذلك بجلاء أنّ علم أصول الفقه سبق النّحو وأصوله، ومنه يتأكّد تأثير أصول الفقه في أصول النّحو،لأنّ علماء أصول الفقه هم أنفسهم النحاة في الغالب، بتلك المرحلة يذكر أحمد عمر المختار:"أنّ البحث النّحوي عند العرب لم يكن من الدراسات المبكّرة لأنّهم اهتموا بالعلوم الشرعية أولا ولمّا فرغوا منها اتجهوا إلى علوم أخرى"[19].

ولقد كان أوائل النحاة من القُرّاء أو ممّن اشتهروا بالدّراسات القرآنية كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت 117 هـ) وعيسى بن عمرو الثقفي(ت 149 هـ)وأبي عمرو بن العلاء(ت 154 هـ)والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ)ويحيى بن حمزة الكسائي(ت 170 هـ)ويحيى ابن زياد الفراء(ت 207هـ) وغيرهم من الكوفة، وهذا ما يجعلنا نستنتج حقيقة تأثر النحاة بأصول الفقه على اعتبار النحو وليد التفكير في القرآن الكريم، لأنّ هؤلاء لم ينكروا منذ البدء في دراسة علم يبحث في علل التّأليف وحدود أصولها، وإنّما توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت لديهم الفكرة وهم يقومون بعملهم القرآني ونريد أن نحصر جوانب التّأثير في موقفين:[20]

1) استعارة مصطلحات كثيرة من بعض المصطلحات الفقهية
2) القياس والتعليل ويمتد إلى مبادئ وأسس ثانوية أخرى[21].

نرى أنّ ابن جنّي في كتابه الخصائص قد صرّح بعلاقة أصول النحو بأصول الفقه وقارن بينهما في مقدمة كتابه الخصائص حيث قال في معرض حديثه عن سبب تأليف كتابه "وذلك لم نر أحدا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه"[22].

ويعتبر ابن السراج أوّل من ألّف في هذا أو أوّل مؤلف يحمل اسم هذا العلم وإن كان عنوانه يدل على أصول النحو إلاّ أنّ المضمون لا يحمل إلاّ الشيء القليل الذي يدلّ على أصول النّحو كما قال عنه ابن جنّي :" لم يلمم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفا أو حرفين في أوّله"[23].

وكان هناك من قال شيئا في هذا الباب هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت 210 هـ) في كتابه المقاييس والذي قارنه ابن جنّي بكتابه فقال عنه:"وإذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنّ نُبنا عنه وكيّفناه كفاية التعب"[24].

ومن يرى ويتصفّح كتاب ابن السراج يرى أنّ وُرود هذا العنوان كان عارضا لأنّ المضمون لا يحمل ولو بابا من أبواب أصول النحو.

ولكن بداية علم أصول النّحو كانت مع ابن السراج الذي يرى الدكتور سعيد شعبان " أنّه من محاولات هذا العلم المبكرة ما أورده ابن السراج في أصوله من إشارات وغيرها من أصول النحو"[25].

ابن السراج (ت316 هـ) يعتبر كتابه هذا الذي يحمل الأصول في النحو أوّل محاولة أو أوّل مؤلف يحمل عنوان هذا العلم، غير أنّه لم يدرس فيه منهج البحث النحوي أو يعرض أدلته التي تستنبط الأحكام النحوية وتقعدها.فما أورده لا يختلف في دلالته على ما أورده القدماء من دلالة على الأبواب النحوية والقواعد العامة التي تحكم هذا العلم و تمنهجه.

وهو ممّن أخذ عن الخليل ويوسف بن حبيب وعيسى بن عمر وسيبويه والأصمعي وأبي عبيدة والأخفش والمازني والمبرّد، ومعظم هؤلاء أخذ عنهم ابن السراج ونقلت عنهم الأجيال التي جاءت من بعدهم، ثم انتهت إليه رئاسة النحو بعد موت أبي العباس المبرد وموت الزجاج، وأصبح أستاذا يُرحل إليه ويُؤخذ عنه "[26] .

ويقول محقق كتاب ابن سراج كذلك:" ولقد بقي على كثرة ما قبله وبعده في النحو كتاب(الأصول) أوّل كتاب في مضماره، فقد أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجمل الأوصاف مثل قولهم:أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه وقولهم: كان النحو مجنونا فعقلّه ابن السراج بأصوله أو نصوا على أنّه أوّل كتاب جمع أصول العربية مُعتمدا على كتاب سيبويه، مُختصرا مسائله، مُرتّبا أبوابه أحسن ترتيب، مُعوّلا على مسائل الأخفش والكوفيين، مُخالفا لأصول البصريّين، وكذلك أنّه أوّل من بوّبها وهذّب مسائلها وبحثها بحثا علميّا مقارنا بين ما جاء في كتاب(تصريف المازني) وكتاب(المقتضب) للمبرد وكتاب الأخفش"[27].

وبالتالي فكتابه هو أوّل من حمل التسمية ولكن المعنى الحقيقي لأصول النحو سيكون في(4هـ)مع ابن جنّي من خلال كتابه الخصائص، إنّ مضمونه كان غير الأصول وهذا ما يتوضّح من خلال قول ابن جنّي:"فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرف أو حرفين في أوّله"[28].

وقد تعرّض ابن جنّي بتأليفه هذا " بالدّراسة لكثير من مباحث هذا العلم، فتحدّث عن السّماع والقياس والعلّة والإجماع وغير ذلك"[29].

وكان بحثه أعمق، إلاّ أنّه لم يُحسن تبويبها ولكن يستدرك هذا من يأتي بعده من العلماء[30].لأنّه يقول:" كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت، مُلاحظا له، عاكف الفكر عليه، منجد الرأي والرواية إليه وادا أن أجدَ مهملا أصله به، أو خللا ارتقه بمهمله والوقت يزداد بنوايه ضيقا ولا ينهج إلى الابتداء طريقا هذا مع إعظامي له، واعتصامي بالأسباب المنتاطة به، واعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صُنّف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصّون وأخذه له من حصّة التوقير والصون، وأجمعه للأدّلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة"[31].

وليس الغرض فيه " الرّفع والنّصب والجرّ والجزم لأنّ هذا الأمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنّفة منه وهذا الكتاب مبني على إثارة المعاني وتقدير حال الأوضاع والمبادئ ولمن سرت أحكامها في الأنحاء والحواشي"[32].

ويأتي بعد هذا ابن الأنباري[33] (ت577) في رسالته الأولى:الإغراب في جدل الإعراب والثانية: لمع الأدّلة في علم أصول النّحو، وقدّم فيهما آراء مهمّة تخصّ هذا العلم والذي خصّه كذلك ببحوث مهمّة وإضافية موزّعة بين كتابيه أسرار العربية والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين[34].

كذلك جاء بعد ابن الأنباري السيوطي بكتابه(الاقتراح في علم أصول النّحو) وبقيت فقط مسألة أثارت الجدل بين هؤلاء الثّلاثة:"وتثير الخلاف وهي تحديد أدلّة النحو وحصرها لأنّها موضوعات علم أصول النحو، وقد اختلف المشتغلون بأصول النّحو في تحديدها عددا ونوعا، فرأى ابن جنّي أنّها السّماع والقياس والإجماع، ورأى ابن الأنباري أنّها السّماع والقياس واستصحاب حال الأصل وجعلها السيوطي أربعة وهي: السماع والقياس واستصحاب حال الأصل والإجماع"[35].

ثم جاء اللغويون المحدثين فاختلفوا هم في تحديد أدّلة النحو كذلك استنادا إلى أراء القدماء فقال حلمي خليل ثلاثة وهي: السماع والقياس ونظرية العامل[36].

وقال محمد العيد في كتابه(أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث) خمسة أصول هي:السماع والقياس ونظرية العامل والتقدير والتعليل[37] .

ويرى بن لعلام مخلوف بعد حديثه عن أصول النّحو وتعديدها وموقف العلماء من هذا الاختلاف بقوله:"وكان بإمكان المشتغلين بأصول النّحو القدماء والمحدثين تجنب كلّ هذه الاختلافات لو احتكموا إلى تعريف النحو في تعريف دقيق وجعلوه مقياسهم في القول بتلك الأدّلة، وعندئذ فإنّ كلّ ما يستعان به على استنباط الأحكام والاستدلال عليها وإثباتها يُعدّ أصلا ودليلا من أدلّة النحو،وقد أجمعوا على السّماع والقياس، واختلفوا في غير ذلك لأنّ التقدير والعامل واستصحاب حال الأصل والعلة في غالب الأحيان مردُّها جميعا إلى القياس، فالتقدير نفسه يقوم على القياس بل هو إجراء لعملية قياسيّة"[38].

والفرق بين الكتابين(الخصائص) و(لمع الأدّلة) يكمن في أنّ ابن الأنباري لم يأت فيه بجديد سوى التبويب والترتيب والاختصار،كما يظهر تأثره بأصول الفقه واضحا بخلاف كتاب(الخصائص) الذي يظهر فيه ابن جنّي أصيلا، رغم أنّه لم يخف تأثره بأصول الفقه كما يظهر الفرق بينهما من جهة ثانية وهي أنّ(الخصائص) لم يُخصّص لأصول النحو كاللمع بل وجدنا فيه ابن جنّي يسترسل في شرح الأمثلة حتى يُنسيك الأصل الذي من أجله عقد الباب، يظهر هذا جليا في جل الأبواب"[39].

ويرى محمد الحباس:"ولعلّ ما جعل ابن الأنباري يدّعي الأسبقية في وضع أصول النّحو، لأنّه لم يكن يعتقد أنّ كتاب(الخصائص) في صميم هذا العلم، ولأنّه كان يعتقد أنّ أصول النحو يجب أن تكون تابعة في المنهجية والترتيب لأصول الفقه، فلما لم يجد ذلك عند ابن جنّي أعلن الأسبقية في ذلك"[40].

وعندما أتى السيّوطي بعد 3 قرون من بعد ابن الأنباري بكتابه إدّعى أنّ له سبق في وضع هذا العلم وهذا ما يظهر من خلال مقدمة الاقتراح،حيث يقول:"هذا الكتاب غريب الوضع، عجيب الصّنع، لطيف المعنى"[41].

***المنهج النحوي عند ابن جنّي من خلال الآية 02 ،05 ، 07)من سورة الفاتحة من كتابه المحتسب:**

القراءة المشهورة "ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ "[42]وقراءة أهل البادية "الحَمدُ لُلَّه " بضم.

وردت حسب ابن جنّي ومن عاصرهم بكسر الدال واللام " الحَمدِ لِلَّه "[43]كذلك.

وكما يقول صاحب المحيط أنّ:" الجمهور قرأ بضم الدال الحمد وأتبع إبراهيم ابن عبلة لام الجر لضمة الدال كما أتبع الحسن وزيد بن علي كسرة الدال لكسرة اللام وهي الأغرب، لأنّ فيه إتباع حركة المعرب لحركة غير إعراب والأول بالعكس، وفي قراءة الحسن احتمال أن يكون الإتباع في مرفوع أو منصوب ويكون الإعراب إذ ذاك على التقديرين مقدرا منه ومن ظهوره شغل الكلمة بحركة الإتباع والمدغم"[44].

ويصف صاحب تفسير البحر المحيط هذه القراءة الشاذة في حالة الكسر بالأغرب وفي الغربة خروج عن المألوف، "الحمدُ لُلّهِ"حسب الأخفش الأوسط: فرفعه على الابتداء وذلك أنّ كل اسم ابتداء لم يقع عليه فعلا من بعده فهو مرفوع، وخبره إن كان هو أيضا مرفوع، نحو قوله: "مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ"[45] و"ما أشبه ذلك وهذه الجملة تأتي على ما في القرآن من المبتدأ، فافهمها"[46].

وحكم ابن جنيّ على هذه القراءة بالشذوذ مباشرة وهي حسبه شاذة قياسا واستعمالا بعكس ما سنرى في النماذج الأخرى من القراءات الشاذة نادرا ما يحكم عليها بالشذوذ مباشرة وإنّما بعد التعليل يطلق الحكم.ولكنه يعلل ويكشف عن السبب الذي جعل هذا اللفظ يتردد في كلام العرب بقوله:"وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييرا "[47].

وهذه القراءة أدرجوها في المرتبة الرابعة من الشاذ الذي يكون قياسا واستعمالا والذي هو خارج عن قواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل.

وحمل هذه القراءة على ما ورد في كلام العرب بقوله كما جاء عنهم: " لم يك، ولا أدر ولم أبل، وأيش تقول، وحايجي، وساير بحذف همزتيهما "[48].وهذه الكثرة في الاستعمال حسب ابن جنّي هي التي جعلتهم يتبعون "أحد الصوتين الآخر"[49].وهذا التعليل لجعل " الحمدُ لُلّه" كجملة واحدة وإن كان فيها مبتدأ وخبر هو الكثرة في الاستعمال.

ولها ما يقابلها في السماع فهي كعُنق وطنُب وكذلك:"الحمدِ لِلَّه " كإِبِل واِطِل[50]. وفي الموضع جمع بين الأدّلة[51]، وهدفه من هذا حتى يكشف عن الوجه الحقيقي لهذه القراءة الشاذة وكذلك هو يعدد الأدّلة للإقناع وتبيين وجه قوتها في العربية.

وهو لا يكتفي بهذا التوجيه بل يفاضل ويرجح بين القراءتين ويعلل كذلك هذه المفاضلة بين القراءتين بحيث يرى أنّ: " الحمدُ لُلّه " بضم الحرفين أسهل من " الحمدِ لِلَه " بكسرهما من موضعين[52].

وذلك أنّه:" إذا كان إتباعا فإنّ أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعا للأول وذلك أنّه جار مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب "[53].

وفي هذا لم يكتف بالتعليل النحوي الذي عاهدناه منه بل تعدى ذلك إلى التعليل المنطقي ويظهر من خلال طريقة الاستدلال والمصطلحات المنطقية الموظفة في قوله.

إذن فالسبب والمسبب من المصطلحات المنطقية المحضة وحتى الطريقة الاستدلالية تحمل صبغة منطقية وبناء على التعليل المنطقي تكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مدٌّ وشدٌّ وشمَّ وفرٌّ[54]، فتتبع الثاني الأول والتمس لها ما يناسبها من كلام العرب في إتباع الثاني للأول في حالة الضم والنصب وحتى الكسر وذكرها مرتبة وحسب حرمة كل علامة.

وهو يفاضل كذلك بين الإتباع الثاني للأول والأول للثاني بقوله:" وهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في اقتل وأدخل، ومع هذا فإنّ هذا الإتباع أعنّي اقتل، بابه لا يكاد يعتد "[55].فالإتباع الثاني للأول أقيس من الأول للثاني لأنّه لا يعتد به والمثال يوضح، ذلك باعتبار: "أنّ الوصل هو الذي عليه عقد الكلام واستمراره، وفيه تصح وجوهه ومقاييسه وأنت إذا وصلت سقطت الهمزة"[56].

ويعلل هذه المفاضلة من باب الوصل الذي يبني عليه عقد الكلام واستمراره ثم يؤكد أنّ الإتباع الثاني للأول أقيس من خلال قوله "مدٌّ أقيس إتباعا من أقتل، ويضيف كذلك تأكيدا للعلة المنطقية بقوله: السبب أسبق رتبة من المسبب"[57].في التعليل على المفاضلة جمع بين العلة المنطقية والعلة النحوية في الموضع الأول ويعلل كذلك المفاضلة والترجيح لـ: " الحمدُ لُلّه " على "الحمدِ لِلَّه " بحيث " أنّ ضمة الدال في الحمد إعراب، وكسره للام في الله بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا:" الحمدُ لله فقربت أن يغلب الأقوى الأضعف "[58].

في التعليل النحوي تدرج في ذكر العلل النحويّة بمراتبها، وهو في هذا جمع بين العلل مما يدل على أنّ التعليل أخذ حظه في توجيه الشاذ من القراءات عند ابن جنّي وهذا ما سنراه من خلال

صفحات الكتاب.وهذا الإتباع في الإعراب والبناء هو حملا على ما ورد في كلام العرب حيث قال بعضهم:

اضرِب السَاقَيْن إِمِّك هَابِل[59].

ويرى ابن جنّي هذا:نحو "الحمدُ لُلّه" و"الحمدِ لِلّه" وجميع ما في هذه حاله مما قرب فيه الصوت من الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب، وإنّما احتطنا بهذه السمة التي هي، الإدغام الصغير لأنّ في هذا إيذانا بأنّ التقريب شامل للموضعين وأنّه هو المراد المبغي في كلتا الجهتين فاعرف ذلك "[60].وكان كسر " إِمِّك" هناك إتباعا لكسر الهمزة، والإِم لغة في الأم، وهذا هو السماع الذي التمسه ابن جنّي لتوضيح وجه هذه القراءة الشاذة التي قرأ بها كما يقول ابن جنّي: "إبراهيم بن عبلة "[61].

بسبب إجراء " الحمد لله " مجرى الجزء الواحد بجزأيها هو: " شدة الاتصال المبتدأ بخبره "وهذا حملا على: تأبط شرا، نقول تأبطي وقولهم في رجل زيد أخوك:زيدي، وحذفوا الجزء الثاني، كما يحذفون الجزء الثاني من المركب نحو قولهم في حضر موت: حضرمّي، وفي رام هرمز:راميّ، وكما يقولون أيضا في طلحة طلحيّ، فاعرف ذلك دليلا على شدة اتصال المبتدأ بخبره وما علمت أحدا من أصحابنا نحا هذا الموضع على وضوحه لك وقوة دلالته على ما أثبته في نفسك "[62].

ويرى سعيد بن مسعدة " أنّ بعض العرب قد قالت(الحمد لله) فكسر، وذلك أنّه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة تحرك أواخرها حركة واحدة، لا تزل علّتها نحو:(حيث) جعلها بعض العرب مضمومة على كل حال، وبعضهم يقول: (حيثَ) و(حيثُ) فتح وضم"[63].وذكر ابن جنّي لهذه الأمثلة المتعددة من أجل تثبيت الفهم والتوضيح لهذه القراءة وإنزال الجزأين منزلة الجزء الواحد، ويقر لنفسه بالتفرد في المبالغة في إيراد الأمثلة التي كان يهدف منها إلى تقويّة الدلالة.

وهو في هذا الموضع الذي يكشف فيه عن وجه هذه القراءة اعتمد واستند إلى السماع والقياس والتعليل في الموضع الواحد.

ويدعم هذه القراءة الشاذة كذلك بقراءة ابن الكثير:" فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ "[64]، وكذلك يستدل بقول بعضهم عن الفراء:" وجرى ذكر الرجل فقيل: هاهو ذا، فقال مجيبا: نعم إنّها ها هو ذا"[65].

فيرى أنّ:" إلحاقه لام المعرفة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر من أقوى الأدّلة على تنزليها عندهم منزلة الجزء الواحد، وفي صدر هذه الجملة حرف التنبيه، وهو يكاد يفصلها عن لام التعريف بعض الانفصال، وهو مع ذلك كالمتلاقيتين مع عجزه بينهما وإعراضه على كلّ واحد منها "[66].

وليس هدف ابن جنّي إثبات قاعدة نحوية وتبيينها وشرحها ليس مقصده هذا، وإنّما يسعى للكشف وتقوية وجه هذه القراءة الشاذة في العربية من باب الدفاع عنها فهو جنّد واستعمل وجمع بين

الـأدّلة النحوية من سماع وقياس وتعليل وأخذ التعليل حظه الأوفر في توجيه هذه القراءة، بحيث لا يذكر نقطة إلاّ ويعللها ويتدرج في استعمال مراتب العلة من العلل الأولى إلى الثانية والثالثة[67].

ونوع ابن جنّي في توجيه من ناحية مسالك العلة بين القراءات المشهورة التي دعمت الشاذة وكلام العرب شعره ونثره وأخذ النثر بين المصادر الاستشهاد مكانته في مقابل غياب الاستشهاد بالحديث الشريف وإن كان ابن جنّي ممن يستشهد بالحديث الشريف.

فهذا المزج العجيب بين الأدّلة النحوية والعلل النحوية والمنطقية والمصادر الاستشهادية وشدة اعتنائه بالإيضاح والإيجاز والاختصار بعيدا عن التعقيد والإغراب، كان من منطلق ثقافته المنطقية واللغوية و"مجالس العلم التي تربى فيها "[68] وترتب عن هذا البناء المتراص لوجه هذه القراءة ولتعليلها وتوجيهها ومكانتها بين القراءات الشاذة.

قال تعالى:" إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ "[69]

وقرأها الفضل الرقاشي "أيّاك" وهي قراءة علي أيضا، ويقول كذلك "أيَّاك نَعبُد" [70] بفتح الهمزة.

ويرى ابن جنّي في فتح الهمزة:" إياك وأياك ويّاك، وهَيّاك"[71]، والهاء في "هِيّاك" و"هَيّاك" بدل من الهمزة وهي قياس على ما هو موجود في لغة العرب " كقولهم: في أرقت:هرقت، وأردت، هردت وأرحت

الدابة: هرقت وأندت الثوب: هنرت "[72].

ففي قلب الهمزة هاء موجود في كلام العرب وفي الشعر ما يقابله لمضرس بن ربعي:

فهِيَاكَ وَالأَمْر الذِي إِن تَوَسَعَتْ موَارِدُهُ ضَاقَت عليكَ مَصَادِرُهُ[73].

والقراءة الثانية الشاذة لهذه القراءة: " إيَاك نَعْبد وإيَاك نستعين "[74] بتخفيف الياء فيهما جميعا[75]، فوزن "إيا" هي على قياس الوزن الصرفي فِعَل كرِضًا وحِجًا وحِمًى ونظيره: إيَا الشمس[76].

وفي هذا يقول طرفة بن عبد[78]:

سَقَتْه إيَاهُ الشمس إلاَّ لثَاتِه أُسِفَّ ولَمْ تكدِمْ عَلَيْهِ بإِثمِدِ.

ويرى ابن جنّي أنّه يقال فيه: "أيَاءُ الشمس بالفتح والمد "[79]

ويقول ذو الرمة:

تَنازَعَهَا لَوْنَانِ وَرْدُ وحُوَّةٌ تَرَى لِأَيَاء الشَمْسُ فِيه تَحدُّرًا[80].

وكان في الموضع جمع بين المصادر الاستشهادية النثرية والشعرية وجمع بين السماع والقياس .

كما يقول ابن جنّي:"وإيًا فعل وأيَاء فَعَال ،وكلاهما من لفظ الآية ومعناها وهي العلامة وذلك أنّ ضوء الشمس إذا ظهر علم جرمها على وجه الأرض"[81].

وبعد هذا الشرح اللغوي الذي استند إليه ابن جنّي في توضيح معناها بهدف تبيين وجه هذا الشذوذ .

يعلل ابن جنّي هذا نحويا استنادا إلى منهج الفقهاء وتفسيرهم من خلال استشهاده بقول أبي بكر بن علي الذي يقول ابن جنّي أنّه:" حدثه أبو بكر محمد بن علي قال: كان أبو إسحاق يقول في قول " إياك نعبد "أي حقيقتك نعبد، وكان يشتقه من الآية وهي العلامة وهذا يجيء ويسوغ على رأي أبي إسحاق،لأنّه يعتقد في إياك أنّه اسم مظهر خص به المضمر، فأمّا على قوله فاشتقاقه فاسد، لأنّ إياك اسم مضمر والأسماء المضمرة لا اشتقاق في شيء منها، وينبغي أن يكون عمرو بن فايد إنّما قرأ " إياك " بالتخفيف على أنّها لغة، وذلك أنّا لم نر لذلك أثرا في اللّغة ولا رسما ولا مرّ بنا في نثر ولا نظم، نعم ومن لم يخلد مع ثقته إلى نظر يعصم به و يتساند إليه بأمانته أتي من قبل نفسه من حيث يظن أنّه ينظر لها، وكان ماءها في ذلك من أجل فقاهته لا أمانته "[82].

قال تعالى : "صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ "[83].

وقراءة أبو السختياتي :"والضَأَلِينَ " بالهمز[84].

ويعلل ابن جنّي شذوذ القراءة بقوله :" ذكر بعض أصحابنا :أنّ أيوب سئل عن هذه الهمزة، فقال هي بدل من المدة للالتقاء الساكنين وأعلم أنّ أصل هذه ونحوه :الضالين وهو الفاعلون من ضلّ يضل فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى وأدغمت في الأخرى، فالتقي ساكنان:الألف واللام الأولى المدغمة فزيد في مدة الألف، واعتمدت وطأة المد، فكان ذلك نحو من تحريك الألف وذلك أنّ الحرف يزيد صوتا بحركاته كما يزيد صوت الألف بإشباع مدته "[85].يعلل ابن جنّي نحويا وعقليا شذوذ هذه القراءة القائمة على قلب هذا المد والهمزة .

كما يظهر من خلال هذا التعليل تدرج في ذكر العلل وقياسا على ما ورد في قوله :" فَيَوْمَئِذة لا يُسأَلُ عَن ذَنْبِه إنس ولا جَأَنٌّ "[86].

وهذا القياس للفرع على الأصل من باب المشابهة(إبدال المد همزة) يحكم عليها ابن جنّي بالشذوذ وبطريقة غير مباشرة من خلال قول أبو زيد :" فظننته قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول: شأبّه ومأدّة ودأبّة "[87] .

وعليه قول كثير : إذا مَا الْعَوَالِي بِالعَبيط إحْمَأَرَّتِ[88].

وفي قول كثير كذلك : وَلِلْأَرْضِ أمَّا سُودُها فتجلَّلتْ بَيَاضًا وأَما بِيضُها فَادْهَمَأَت [89].

فهذه القراءة هي قياس على ما ورد عند العرب كما سبقه الذكر فهو استشهد في باب ذلك بكلام العرب نثره وشعره في توجيهها وتبيين وجهها وابن جنّي يعتبر هذا الشذوذ والذي تمثل في إبدال الألف همزة وهو شذوذ صوتي من " طريق الحديث "وهو يعلل هذا الإبدال الذي جاءت في بابه هذه القراءة الشاذة والتي هي قياسا على ما كان موجود في كلام العرب وبيّن العلة الجامعة بينهما في

الحمل، قد ذكر في هذا الموضع كل مراتب العلة النحوية من العلة الأولى إلى العلة الثانية إلى العلة الثالثة وهكذا أرفق هذا بالشرح للباب النحوي التي وردت فيه هذه المسألة وذلك لتقوية وجه هذه القراءة حتى يكون لها وجه من الصحة في كلام العرب نتيجة لما التمسه لها وذلك عن طريق الاستفاضة في الحديث عن وجه شذوذها حتى تظن نفسك في درس حول هذه المسألة بعينها أو هذا الباب بعينه، وهذا ما نلمسه من قوله في نهاية التوجيه : "وفيه أكثر من هذا ولولا تجنب الإطالة، كراهية الإملال والسآمة لأتينا به مثبت في أماكن من تأليفنا وإملائنا "[90].

فابن جنّي في هذا الموضع التوجيهي اتبع طريق الفقهاء في تفسير هذه القراءة وتبيين وجهها وكذلك اعتمد العلل النحوية والعقلية المحضة في تبيين الوجه الصوتي لها بالتماس الشواهد وشرحها وفق الأبواب التي تنتمي إليها واعتمد السماع والقياس ومصادر الاستشهاد من شعر ونثر وقراءات قرآنية مغلبا في ذلك الشعر على بقية الشواهد وحتى وإن كان نثر من كلام العرب وكان له حضور يقارب الشعر وكذلك اعتمد ابن جنّي الشعر باعتبار الشعر ديوان العرب وملجأهم في الاستشهاد كله وكاشف مختلف الوجوه اللغوية النادرة والشاذة فهو في هذا التوجيه مزج بين المصادر الاستدلالية وطرق الاستدلالية ملتمسا من المنطق والفقه دعامة لتبيين وجه الشذوذ وتبيان حضورها رغم تصريحه في المضمون من خلال قول أبو زيد بأنّها من الشاذ ومن النادر و هذه السمة العامة التي يمكن استخلاصها في طبيعة منهج ابن جنّي النحوي بحيث هو مزيج من الطرق الاستدلاليّة المختلفة التي تنمي إلى تيارات فكرية مختلفة .

الهوامش:

1-أبو الفضل ابن منظور،**لسان العرب**، دار الصادر، القاهرة، مج 6، ص: 245 مادة نهج.

2-المصدر السابق، ن ص.

3-المقصود بالتراث في هذا المقام القراءات (بما فيها الشاذة) والتي تعتبر من التراث العربي ومقام لتأصيل هذه اللّغة ومصدر أساسي من مصادرها.

4-الاقتراح، المصدر السابق، ص:2.

5 -المرجع السابق، ص:5، .6

6-محمد الحباس، المرجع السابق، ص: 54

7-**الاقتراح**، المصدر السابق، ص: 6

8-مخلوف بن لعلام، **مبادئ في أصول النحو**، تيزي وزو، د.ت/ د.ط، ص:12.

9-كمال أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تح: سعيد الأفغاني، بيروت، ط2 / 1972، ص:.80

10-محمد العيد،**أصول النحو**، ط 2، ص: مقدمة.

11-**الإقتراح**، المصدر السابق، ص :.65

12-خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،** 1974-1394 هـ، مطبوعات جامعة الكويت، ص:29.

13-المرجع نفسه، ص: 464.

14-محمد أبو بكر الرازي، **مختار الصحاح،** الضبط والتخريج: مصطفى ديب، دار الهدى، الجزائر، ط4، 1994، ص: 20 مادة (أصل).

15-سعيد شنوفة، **في أصول النحو العربي**، المكتبية الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2008، ص:.12

16-**في أصول النحو العربي**، المرجع السابق، ص: .13

17-المرجع نفسه، ص:.13

18-الحباس، المرجع السابق، ص: .51

19-سعيد شنوفة، **في أصول النحو العربي**، المرجع السابق، ص:17.

20-المرجع نفسه، ص:.18

21-نقصد بالأسس الثانوية، النقل، الاستصحاب، الإجماع.

22-**الخصائص**، المصدر السابق، ج1، ص:.2

23-**الخصائص**، المصدر السابق، ج1، ص:.302

24-المصدر نفسه، ص: 2-.3

25المصدر نفسه، ص:2

26-**الأدباء،** المصدر السابق، ص:.145

27-أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، **الأصول في النحو،** تح: عبد الحسن القنيل، مؤسسة الرسالة، ج1، بيروت، ط3، 1996م-1417هـ، ص: المقدمة المحقق.

28- **الخصائص،** المصدر السابق، ج1، ص:3.

29خالد سعيد شعبان، أصول **النحو عند ابن مالك (السماع، القياس، العلة النحوية، الإجماع، الاستهجان، وقواعد استدلال،** مكتبة الآداب، القاهرة، ص:.11

30-يقصد من ذلك السيوطي وابن الأنباري من خلال الاقتراح ولمع الأدلة.

31-**الخصائص**، المصدر السابق، ج1، ص:.9

32-المصدر نفسه، ص:.67

33-أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى سنة 571 هـ.

34-علي أبو المكارم، **أصول التّفكير النّحوي**، دار الغريب، القاهرة، 2006، ص:17

35-المرجع نفسه، ن ص.

36-حلمي خليل، **مقدمة لدراسة علم اللغة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:.12

37-محمد عيد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 1983.ص :30

38-بن لعلام مخلوف، **مبادئ في أصول النحو**، تيزي وزو، د.ت/ د.ط، ص:1.

39-محمد الحباس، المرجع السابق، ص: 53

40-محمد الحباس، المرجع السابق، ن ص.

41-**الإقتراح**، المصدرالسابق، مقدمة الكتاب.

42-الفاتحة: 02

43-**المحتسب**، المصدر السابق، ج1، ص :110

44-محمد بن يوسف الشهيد أبي حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، تح: عادل الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3 ، ص: 199

45- الفتح :29

46-سعد بن مسعدة الأخفش الأوسط، **معاني القرآن**، تح: هدى محمود، ج1، الخانجي،القاهرة، ط1 ، 1999، ص:9

47-**المحتسب**، المصدر السابق، ج1، ص :.111

48 المصدر السابق، ن ص.

49- المصدر نفسه، ن ص.

50- المصدر نفسه، ن ص.

51- يقصد بأدّلة: **السماع والقياس والتعليل اللغوي**.

52-**المحتسب**، المصدر السابق، ن ج، ص :111.

53-المصدر نفسه، ن ص.

54-المصدر السابق، ن ص

55-المصدر نفسه، ن ص

56-المصدر نفسه، ن ص.

57-المصدر نفسه، ن ص.

58-المصدر نفسه، ن ص.

59-أبو الفتح عثمان ابن جنّي **الخصائص**،تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج 2،ص:145.وذكر عجز البيت دون صدره لأنّه مجهول وكذلك قائله مجهول

60 -المصدر نفسه، ج 2،ص:145

61-**المحتسب**،المصدر السابق، ج1،ص:.112

62-المصدر نفسه ، ص:113.

63-**معاني القرآن**، المصدر السابق، ص :9

64-الأعراف:117. وهي قراءة البزي، **السبعة في القراءات**، ص: 290،**البحر المحيط**، ج 4،ص: 363

65-**المحتسب**، المصدر السابق، ج1،ص:.114

66 -المصدر نفسه، ص :115

67 - العلل يقصد بها العلل التعليمية والقياسية والجدلية

68-يقصد منها النتيجة المترتبة عن مزج الأدّلة.

69-الفاتحة:05.

70-المحتسب ج1، ص :114، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**،نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934،ص:10، **معاني القرآن**، الأخفش الأوسط، المصدر السابق، ص :13.

71-**المحتسب**، المصدر السابق ، ج1 ، ص : 114

72- المصدر السابق ، ن ص

73-رضي الإستراباذي، **شرح شافية ابن حاجب** ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، 198 ،ج4، ص: 476

74 الفاتحة ،: 05

75-**المحتسب** ، ج1 ، ص : 115 ، **البحر المحيط** ، ج 1 ، ص : 23 .

76- **المحتسب** ،المصدر السابق ، ج1 ، ص : 115 .

77- **الديوان** ، المصدر السابق، ص : 115

78-**المحتسب** ، المصدر السابق، ج1 ، ص :115 .

79[1]- المصدر نفسه ، ن ص ، هذا البيت غير موجود في الديوان ذو الرمة المطبوع و هذا ما لمسه محقق الكتاب ولمسناه من خلال تمحيص الديوان .

80- **المحتسب** ، المصدر السابق ،ج 1 ، ص :

81-المصدر نفسه ، ن ص .

82-المصدر نفسه ، ن ص.

83-الفاتحة : 07

84-**المحتسب**، المصدر السابق ، ج1 ، ص :116 ، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، ص :10

85- المصدر السابق: 124 .

86-الرحمن : 74 .

87-**المحتسب**، المصدر السابق، ج1 ، ص: 125 .

88- كثير عزة ، **الديوان** ، بيروت ، لبنان ، ص :97 .و الشطر من هذا البيت :

و أنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل

89-المصدر نفسه ، ن ص

90-**المحتسب** ، المصدر السابق ، ص : 128